

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

. @ 197 @

11 - اقتصار البخاري على رواية من روايات إشارة إلى نقد في غيرها .
قال الإمام تقي الدين بن تيمية في تفسير سورة (قل هو الله أحد) : قد أنكروا على مسلم إخراج أشياء كثيرة يسيرة : مثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة كسوف الشمس ، أنه صلاها بثلاث ركوعات وأربع ، والصواب أنه لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا . وكذلك الشافعي وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وغيرهما . والبخاري سلم من مثل هذا ، فإنه إذا وقع في بعض الروايات غلط ذكر الروايات المحفوظة التي تبين غلط الغلط ، فإنه كان أعرف بالحديث وعرف ، وأفقه في معانية من مسلم ونحوه . (1 هـ . .
12 - ترك رواية البخاري لحديث لا يوهنه .

قال الإمام ابن القيم في (إغاثة اللهفان) في بحث كون المطلق ثلاثا كان على عهد رسول الله وأبي بكر ومصدرا من خلافة عمر يحسب له واحدة ، وتقرير حديث مسلم في ذلك ما نصه : (رد الحديث فيه ضرب من التعنت ، ورواته كلهم أئمة حفاظ) ثم قال : (والحديث من أصح الأحاديث ، وترك رواية البخاري لا يوهنه ، وله حكم أمثاله من الأحاديث الصحيحة التي تركها البخاري لئلا يطول كتابه ، فإنه سماه : الجامع المختصر الصحيح) . انتهى .

وتوقف فيه بعض المحققين ، بأن دعوى تسمية البخاري لجامعة بالمختصر ، مطلوبة البيان ، ودعوى التسمية غير دعوى عدم الإحاطة